



الإشكال المنهجي في تحليل المتن والسند بين آليات المحدثين الكلاسيكية والنماذج الخوارزمية المعاصرة مقاربة نقدية في ضوء الذكاء الاصطناعي

م . د . لؤي مجبل حميدي حسن

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية صلاح الدين

Nightberd50@gmail.com

ملخص البحث

يستعرض هذا البحث دراسة مقارنة بين المنهج التقليدي في علم الحديث والنماذج الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي في تحليل السند والمتن. يوضح البحث أن المنهج التقليدي يعتمد على تقييم دقيق للرواة ونقد المتن وفق قواعد محددة لضمان صحة الحديث، بينما توفر النماذج الرقمية أدوات تحليلية قوية مثل التعلم الآلي وتحليل الشبكات لدراسة العلاقات بين الرواة واكتشاف الأنماط. تشير النتائج إلى أن النماذج الحديثة مفيدة كأداة مساعدة لكنها لا تحل محل الخبرة النقدية للمحدثين التقليديين، وأن التكامل بين المنهج التقليدي والأدوات الرقمية يمكن أن يعزز دقة وسرعة البحث دون المساس بالضوابط التراثية.

الكلمات المفتاحية: علم الحديث، السند والمتن، الذكاء الاصطناعي، التحليل الخوارزمي، النقد الحديثي.

The Methodological Problem in the Analysis of Matn (Text) and Isnad (Chain of Transmission) Between the Classical Hadith Scholars' Methodologies and Contemporary Algorithmic Models — A Critical Approach in the Light of Artificial Intelligence

Dr. Luay Mejbil Hameedi Hassan

Abstract

This research presents a comparative study between the classical Hadith methodology and modern AI-based models in analyzing isnad (chain of transmission) and matn (text). The study demonstrates that the classical approach relies on careful evaluation of narrators and textual criticism according to established rules to ensure Hadith authenticity. In contrast, modern digital models provide powerful analytical tools such as machine learning and network analysis to examine narrator relationships and detect patterns. The findings indicate that while modern models are useful as supportive tools, they cannot replace the critical expertise of classical scholars. Integrating classical methods with digital tools can enhance the accuracy and efficiency of Hadith research without compromising traditional standards.

Keywords: Hadith studies, isnad and matn, artificial intelligence, algorithmic analysis, traditional criticism.

المقدمة

أسهمت العلوم الإسلامية عموماً، وعلوم الحديث خصوصاً، في تشكيل منظومة نقدية اتسمت بصرامة منهجية نادرة في تاريخ المعرفة الإنسانية. فقد طوّر المحدثون منذ القرن الثاني الهجري جهازاً مفاهيمياً وإجراءياً للتحقق

من صدقية الرواية، يقوم على تحليل مزدوج للبنية الإسنادية والنصية، ضمن إطار معرفي متكامل يراعي العدالة والضبط والاتصال والسياق والدلالة.

وقد تجسدت هذه الصرامة المنهجية في أعمال أعلام كبار مثل الإمام البخاري، والإمام مسلم، وابن الصلاح، ثم لاحقاً في التنظير المنهجي الدقيق لدى ابن حجر العسقلاني. وقد بلغت هذه المنهجية درجة عالية من التعقيد الشبكي في تحليل سلاسل الإسناد، بما يشبه - في بنيته - ما تصفه الدراسات المعاصرة بنظرية الرسوم البيانية (Graph Theory)، وإن كان ذلك ضمن أفق معرفي مختلف.

في المقابل، يشهد العصر الراهن طفرة غير مسبوقة في تقنيات تحليل البيانات الضخمة والنماذج اللغوية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، خصوصاً في إطار ما يُعرف بمعالجة اللغة الطبيعية (NLP). وقد ظهرت محاولات لتطبيق هذه الأدوات في تحليل النصوص الدينية، ورسم شبكات الإسناد، واكتشاف الأنماط السردية، بدعوى إمكان الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية وأقل تحيزاً بشرياً.

غير أن هذا الانتقال من المنهج النقدي التراثي إلى النمذجة الخوارزمية يثير إشكالات إبستمولوجياً عميقاً يتمثل في:

هل يمكن اختزال منظومة نقد الحديث - بوصفها نظاماً مركباً يجمع بين المعرفة النصية والتقييم الأخلاقي والحكم الاجتهادي - في نموذج حسابي احتمالي؟

أم أن الذكاء الاصطناعي لا يتجاوز كونه أداة مساعدة ضمن إطار منهجي أوسع؟

تتبع أهمية هذا البحث من كونه لا يكتفي بالمقارنة التقنية بين منهجين، بل يسعى إلى تحليل البنية المعرفية الكامنة وراء كل منهما، والكشف عن حدود التماثل وحدود القطيعة، واقتراح نموذج تكاملي يضبط العلاقة بين التراث الحديث والذكاء الاصطناعي دون الوقوع في إسقاط تاريخي أو اختزال تقني.

وسيحاول هذا البحث، عبر ثلاثة مباحث رئيسية، تحليل هذه الإشكالية من خلال: عرض المنهج الحديثي، ثم استعراض النماذج الخوارزمية، ثم بناء مقارنة نقدية تكاملية بينهما.

أولاً: مشكلة البحث وإشكاليته :

يمثل علم مصطلح الحديث ومنهجية نقد المتن والسند أحد أكثر النظم المعرفية الإسلامية صرامة في التحقق من صدقية الرواية. غير أن التحولات المعرفية والتقنية المعاصرة، خصوصاً في حقل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، أفرزت نماذج خوارزمية تدّعي القدرة على محاكاة أو تطوير آليات التحقق النصي والإسنادي.

تنشأ الإشكالية من السؤال الآتي:

إلى أي مدى يمكن للنماذج الخوارزمية المعاصرة أن تستوعب البنية المنهجية المركبة لنقد السند والمتن عند المحدثين، دون الوقوع في اختزال إبستمولوجي أو تحيّر نمذجي؟

ثانياً: أسئلة البحث :

- 1 - ما الخصائص المنهجية لنقد السند والمتن في التراث الحديثي الكلاسيكي؟
- 2 - ما طبيعة النماذج الخوارزمية المستخدمة في تحليل النصوص والشبكات السردية؟
- 3 - أين تكمن نقاط الالتقاء والافتراق بين المنهجين؟
- 4 - هل يمكن بناء نموذج تكاملي يجمع بين الصرامة التراثية والدقة الحسابية؟

ثالثاً: الفرضيات بصياغة معيارية :

الفرضية الأولى: المنهج الحديثي الكلاسيكي يتضمن بنية تحليل شبكي ضمنية تتقاطع مفاهيمياً مع بعض أدوات تحليل الرسوم البيانية المعاصرة.

الفرضية الثانية: النماذج الخوارزمية قادرة على تعزيز التحليل الإسنادي إحصائياً، لكنها تعجز عن استيعاب البعد القيمي والاجتهادي في نقد المتن.

الفرضية الثالثة: التكامل المنهجي بين المقاربة التراثية والأدوات الخوارزمية ينتج نموذجاً أكثر كفاءة من الاعتماد الأحادي على أي منهما.

الفرضية الرابعة: أي توظيف غير منضبط للذكاء الاصطناعي في الدراسات الحديثية يؤدي إلى اختزال إبستمولوجي يخلّ بطبيعة العلم ذاته.

رابعاً : أهداف البحث :

- 1 - تحليل الإطار المنهجي لنقد الحديث عند المحدثين.
- 2 - تفكيك الأسس النظرية للنماذج الخوارزمية في معالجة النصوص الدينية.
- 3 - تقييم إمكانات التكامل أو التعارض بين المنهجين.
- 4 - تقديم تصور منهجي نقدي يضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الحديثية.

خامساً: منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على مقارنة منهجية مركبة تجمع بين التحليل الإبستمولوجي والمقارنة النبوية، مع توظيف أدوات التحليل الشبكي والنماذج اللغوية المعاصرة بوصفها أطراً تفسيرية لاختبار قابلية تمثيل المنهج الحديثي داخل أنظمة حسابية (Newman, 2010; Jurafsky & Martin, 2023).

ويتأسس الإجراء المنهجي على ثلاث مراحل رئيسية:

- 1 - **التحليل المفاهيمي:** تفكيك البنية المعرفية لمفاهيم نقد السند والمتن، مثل العدالة والضبط والاتصال والعلة، بوصفها أنظمة حكم مركبة تتجاوز البعد الشكلي إلى البعد القيمي.
- 2 - **النمذجة النظرية:** تمثيل عناصر السند في صورة شبكة (Graph Structure)، حيث يمثل كل راوٍ عقدة (Node)، بينما تمثل العلاقة الروائية حافة (Edge)، مع إسناد أوزان تعكس درجات التوثيق المستمدة من كتب الجرح والتعديل (Newman, 2010).
- 3 - **المقارنة التحليلية:** اختبار مدى قدرة النماذج الخوارزمية، خصوصاً النماذج اللغوية العميقة، على محاكاة هذا النظام المعرفي، مع التركيز على الفجوة بين التمثيل الكمي والحكم القيمي (Devlin et al., 2019).

المبحث الأول

البنية المعرفية والمنهجية لنقد السند والمتن عند المحدثين

لا يقتصر منهج المحدثين في نقد السند والمتن على إجراءات شكلية، بل يستند إلى بنية معرفية خاصة؛ إذ يحدد مصادر القبول والرد، ومعايير التبرير والاطمئنان إلى الخبر، وهو ما يجعل علم الحديث أحد أهم تطبيقات نظرية المعرفة في التراث الإسلامي، من حيث طبيعة المعرفة الحديثية ومصادرها وشروط تبريرها. وانطلاقاً من هذا الإطار، يمكن تناول هذا المنهج في ثلاثة مستويات متكاملة: مستوى نقد السند، ومستوى نقد المتن، ثم مستوى العلاقة التداخلية بينهما.

المطلب الأول: النظرية المعرفية لنقد السند :



أولاً: مفهوم العدالة والضبط :

تُمثّل العدالة والضبط في علم الرجال الشرطين المركزيين لبناء معرفة موثوقة بالخبر؛ إذ لا يُعدّ الراوي مصدراً مقبولاً للمعرفة الحديثية إلا إذا تحققت فيه ملكة أخلاقية (العدالة) وكفاءة فنية في الحفظ والأداء (الضبط)، وبذلك يرتبط قبول الخبر بسؤال معرفي جوهري: من هو المصدر الذي يبرّر الاعتماد على نقله؟

فالعدالة هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى واجتناب ما يخل بالمروءة عند الناس (ابن حجر، 1422هـ، ص 69)، والمقصود بها عدالة الرواية لا عدالة الشهادة؛ ولذلك لا يُشترط فيها ما يُشترط في الشاهد من الذكورة أو غيرها، فتقبل رواية المرأة والحر والعبد والمبصر والكفيف.

وتقوم العدالة على جملة شروط، من أبرزها: الإسلام، لأنه باب من أبواب الدين؛ والبلوغ، لكونه مناط التكليف؛ والعقل، لأنه أساس الإدراك؛ والسلامة من أسباب الفسق؛ وألا يكون الراوي مبتدعاً يدعو إلى بدعته، لما في ذلك من احتمال توظيف الخبر لنصرة مذهبه (أبو شهبه، د.ت، ص 85).

وتثبت عدالة الراوي بطريقتين: إما بتنصيب المعدّلين على عدالته، أو بالاستفاضة والشهرة؛ فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والإمامة استغني بذلك عن إقامة بيّنة خاصة، وهو المعتمد في مذهب الشافعي وفي أصول الفقه (الأبناسي، 1418هـ، ص 1، ص 235).

يتبين من ذلك أن العدالة ليست مجرد وصف أخلاقي، بل هي في جوهرها معيار إبستمولوجي يحدد أهلية الراوي ليكون مصدراً للمعرفة؛ فالحكم على الراوي بالثقة أو الصدوق إنما هو في حقيقته حكم بدرجة الاعتماد على خبره ضمن منظومة التبرير الحديثية.

أما الضبط فهو قدرة الراوي على أداء الحديث كما سمعه من وقت تحمّله إلى حين أدائه، بحيث لا يطرأ عليه تغيير مؤثر (الطبيبي، 1430هـ، ص 35). ويشترط فيه أن يكون الراوي متيقناً متيقظاً، غير مغفل ولا كثير الشك عند التحمل والأداء، حافظاً إن روى من حفظه، ضابطاً لكتابه إن روى منه، عالماً بما يحيل المعاني إن حدّث بالمعنى (الطبيبي، 1430هـ، ص 35).

وينقسم الضبط إلى نوعين: ضبط الصدر، وهو استحضار الحديث عند الحاجة، وضبط الكتاب، وهو صيانة المرويات المكتوبة من التحريف (ابن حجر، 1422هـ، ص 69).

وبذلك يمثّل الضبط البعد الفني في موثوقية الخبر، ولا تكفي العدالة وحدها دون تحقق الإتيان في الأداء؛ إذ إن اجتماع العدالة والضبط هو الذي يمنح الخبر درجة الاعتماد التي تبرر قبوله أو تنزل به إلى مرتبة أدنى بحسب تفاوت هذه الصفات.

ثانياً: الاتصال والانقطاع :

يُشكّل اتصال الإسناد شرطاً أساسياً في سلسلة التبرير المعرفي للخبر؛ إذ لا يكون الحديث حجة إلا إذا أمكن تتبع مساره من الراوي المتأخر إلى من فوقه بطريق معتبر من طرق التحمل، كالسماع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، وغيرها، عبر رواة تتوفر فيهم العدالة والضبط، بما يحدّ من احتمالات الانقطاع أو التزوير في النقل (ابن الصلاح، 1406هـ، ص 44).

ويُعرّف الاتصال بأنه أن يكون كل راوٍ قد سمع الحديث ممن فوقه إلى أن يصل إلى منتهاه، كما في الأسانيد المتصلة التي تستوفي حلقات النقل دون سقوط ظاهر (ابن الصلاح، 1406هـ، ص 44).

أما الانقطاع فهو حصول سقط في السند في أي موضع منه، ظاهراً أو حكماً، ويشمل صوراً متعددة كالمُرسل والمنقطع والمُعطل والمُعلق، وكلها تؤثر في تمامية التبرير المعرفي للخبر؛ لأن غياب حلقة في السلسلة يعني وجود عنصر مجهول لا يمكن تقويمه من حيث العدالة والضبط.

ومن ثمّ عدّ المحدثون اتصال السند أحد الأركان الأساسية لتعريف الحديث الصحيح، إلى جانب العدالة والضبط وانتقاء الشذوذ والعلّة؛ فالحكم بالصحة ليس مجرد وصف شكلي، بل تقرير باستيفاء شروط الاعتماد في مصدر الخبر وطريقه.

ومن منظور معاصر، يثير هذا الشرط سؤالاً حول إمكانات الذكاء الاصطناعي في تتبع الانقطاع الخفي في الأسانيد، كالتدليس والإرسال الخفي، ومدى قدرته على تجاوز التتبع الشكلي إلى التحليل النقدي العميق.

ثالثاً: الجرح والتعديل كآلية تقويمية :

يشترط فيمن يتصدى للجرح والتعديل أن يكون ثقة عدلاً، عالماً بأسبابهما، متجرداً عن التعصب، لأن حكمه يؤثر مباشرة في قبول الرواية أو ردها.

فالجرح هو رد رواية الراوي لعلّة قاذحة فيه أو في روايته، كالكذب أو التدليس أو الفسق أو غير ذلك، أما التعديل فهو وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته، ولكل منهما مراتب وصيغ تدل على درجة الراوي، ومن ثم درجة خبره (ابن الصلاح، 1406هـ، ص107).

وقد اختلف العلماء في قبول الجرح والتعديل بغير بيان السبب؛ فقبلوا التعديل مجملاً لكثرة صفات العدالة، بينما اشترطوا تفسير الجرح، لاحتمال أن يكون مبنياً على أمر غير معتبر، كما في قول شعبة في ترك حديث رجل لرؤيته يركض على بردون (ابن الصلاح، 1406هـ، ص107).

ويُمكن النظر إلى الجرح والتعديل بوصفهما آلية نقد معرفي لمصادر الخبر؛ إذ يتحول الحكم على الراوي إلى حكم على درجة الاعتماد على المعرفة المنقولة عنه.

رابعاً: نظرية الشبكات الإسنادية في ضوء التراث :

يمكن النظر إلى الأسانيد بوصفها شبكة علاقات مترابطة، حيث يمثل كل راوٍ «عقدة»، وتمثل علاقات الرواية «حواف» تصل بين هذه العقد، مما يتيح دراسة بنية الإسناد من حيث كثافة الاتصال وأنماط الترابط (الإسناد المتعدد لصحيح مسلم، ص12-15؛ السديق، ص45-50).

وقد أدرك المحدثون هذه الطبيعة عملياً من خلال اعتمادهم على تعدد الطرق والمتابعات، وتمييزهم بين الرواة المحوريين وغيرهم، واستثمارهم لذلك في تقوية الأخبار أو تضعيفها (المزدي، ج5، ص210؛ ابن حجر، ج3، ص145).

وفي الدراسات المعاصرة، استُخدمت أدوات تحليل الشبكات الاجتماعية لتمثيل الأسانيد تمثيلاً حاسوبياً، مما أظهر تمركز الرواية حول عدد محدود من الرواة ذوي مركزية عالية (Yasin Taha، 2023، ص67-72). وتُسهم هذه المقاربة في دعم تحليل الأسانيد آلياً، غير أنها تظل وصفاً كمياً لا يغني عن التقويم النوعي الذي يقوم به المنهج الحديثي، مما يستدعي مقاربة تكاملية تجمع بين التحليل الشبكي والمعايير التراثية.

ومن مجموع هذه الشروط يتكوّن تعريف الحديث الصحيح: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علّة (ابن حجر، ص45)، وهو تعريف يعكس تراكم معايير التحقق المعرفي في علم الحديث.

المطلب الثاني: مناهج نقد المتن :

معايير الشذوذ والعلّة :

تمثّل معايير الشذوذ والعلّة المستوى الثاني من التحقق المعرفي؛ إذ لا يكفي ثبوت الخبر سنداً لبناء معرفة معتبرة ما لم ينسجم المتن مع القواعد الكلية للرواية وأصول الشريعة وسياقها.



فالشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أما العلة فهي سبب خفي يقدر في صحة الحديث، وقد تكون ظاهرة أو خفية، قاذحة أو غير قاذحة. (ابن الصلاح، 1406هـ، ص259؛ نور الدين عتر، 1997، ص78-81)

وينقسم التعليل إلى صور متعددة بحسب تأثيره ومحلّه، فقد يكون في الإسناد أو المتن أو فيهما معاً، وقد يكون قاذحاً أو غير قاذح، كما تظهر أمثله في الروايات التي يقع فيها وهم في الإسناد أو خطأ في فهم المعنى. وبذلك يتكامل نقد المتن مع نقد السند ليشكلاً معاً منظومة تحقق معرفي متعددة المستويات، تهدف إلى ضمان سلامة الخبر من حيث مصدره ومضمونه.

عرض الحديث على القرآن والسنة الثابتة:

يُعدُّ عرضُ الحديث على القرآن والسنة الثابتة من القواعد المنهجية التي قررها نقاد الحديث في فحص المتن، إذ يعكس إدراكاً لطبيعة البناء المعرفي في الإسلام. ولم يقتصر على سلامة السند، إنّما تجاوزه إلى النظر في متن الحديث من حيث اتساقه مع الأصول المحكمة. فقد نُقِلَ عن ابن القيم قوله: إن من علامات الوضع أن "الحديث إذا بَيَّنَّ المعقول أو يُخَالِفُ المنقول أو يُناقِضُ الأصول، ففيه شكٌ وجدة صدور غير صحيح"، (السيوطي، د.ت، ج1، ص327)، ويُمكن تأصيل هذا الاتجاه من خلال ما قرره محمد بن إدريس الشافعي من التمييز بين مراتب الأدلة، ولا سيما تفرقة بين ما كان قطعياً وما كان ظنياً من الأخبار، وكذلك ما قرره ابن الصلاح في بيان مراتب القبول والرد؛ مما يفتح المجال للنظر في المتن وتقويمها في ضوء الأصول الكلية (الشافعي، 1940، ص 599-601؛ ابن الصلاح، 1986، ص98-100).

ويرتكز هذا المنهج على مُسَلِّمةٍ أصوليةٍ مفادها أن القرآن الكريم والسنة الصحيحة كلاهما وحيٌّ إلهي، ومن ثمَّ يمتنع وقوع التعارض الحقيقي بينهما. ومن هنا تتجلى تراتبية المصادر في إنتاج المعرفة الدينية، حيث تُنخَذُ النصوص القطعية معياراً حاكماً يُحتكم إليه في تقويم النصوص الظنية. (ابن حزم، د.ت، ج1، ص95-100).

نقد الدلالة والسياق التاريخي:

يرتبط نقد الدلالة والسياق التاريخي بسؤال: أيُّ فهمٍ للنص يبرر نسبته إلى الخطاب النبوي؟؛ فالمحدِّث هنا لا يتحقق من صحة الألفاظ فقط، بل من معقولية مدلولها في ضوء الواقع التاريخي واللغوي والاجتماعي الذي يُفترض أن الحديث صدر فيه.

في إطار نقد المتن، يتجاوز المحدِّث مجرد التحقق من صحة السند، ليهتم بمعقولية مدلول الحديث في سياقه التاريخي واللغوي والاجتماعي. ويبرز هنا ما يُعرف بنقد الدلالة، حيث يُنظر في مدى توافق الحديث مع الأصول العامة وعدم مخالفته للواقع أو اللغة، بما يضمن سلامة نسبته إلى الخطاب النبوي (نور الدين عتر، 1997، ص78-81؛ ابن الصلاح، 1406هـ، ص259).

مراعاة المقاصد والانسجام المعرفي:

يقوم النظر المقاصدي على تجاوز الفهم الجزئي للنصوص نحو بناء انسجام معرفي يربط بين جزئياتها وکلياتها، بما يحقق الاتساق في الاستنباط ويمنع التناقض في الفهم. ويُقصد بالانسجام المعرفي هنا اتساق الحكم على الحديث من خلال تكامل النظر في سنده ومنتنه في ضوء المقاصد العامة للشريعة، بحيث لا يُفهم النص الجزئي بمعزل عن الإطار الكلي الذي ينتظم داخله. ومن ثمَّ، فإن مراعاة هذا البعد تقتضي عرض الحديث على القرآن والسنة الثابتة، بوصف ذلك معياراً حاكماً يضمن سلامة البناء المعرفي ويمنع وقوع الخلل في منظومته (أبو إسحاق الشاطبي، 1997، ج2، ص8-10).

وعلى هذا الأساس، لا يقتصر تحليل الحديث النبوي على تفكيك بنية الإسناد أو فحص مفردات المتن فحسب، بل يتجه إلى بناء رؤية تركيبية تراعي مقاصده الكلية. والمقصود بهذه المقاصد الغايات العامة التي تنتظم أحكام



الشريعة، مثل حفظ الدين والنفس والعقل، والتي يُستأنس بها في فهم النصوص الجزئية وتوجيه دلالاتها (أبو إسحاق الشاطبي، 1997، ج2، ص9-12). ويترتب على ذلك عدم قبول الحديث إذا خالف أصلاً شرعياً، أو تأويله بما ينسجم مع تلك المقاصد (نور الدين عتر، 1997، ص85-87).

كما تقتضي هذه الرؤية تحقيق قدر من الاتساق بين عناصر الحديث، أي توافق السند والمتن معاً ضمن إطار القواعد والأصول العامة، بما يمنع التناقض في الحكم أو الدلالة، وهو ما يظهر في صنيع النقاد عند الترجيح بين الروايات وردّ الشاذ (ابن حجر، 1997، ص. 45-49).

وفي مقابل هذا التصور، يظهر أن النماذج المعاصرة في معالجة اللغات الطبيعية—على ما توفره من دقة إجرائية في تحليل البنى اللغوية—لا تزال تواجه إشكالات منهجية في تمثيل البعد التركيبي المتكامل للنص، مما يحدّ من قدرتها على محاكاة الفهم الحديثي في شموليته (Dreyfus, 1992, pp. 113-120).

المطلب الثالث: العلاقة التكاملية بين السند والمتن :

أولاً: ثنائية السند والمتن في التصور الحديثي :

النقد الحديثي يعتمد على تمييز وظيفي بين السند والمتن؛ فالسند يمثل الطريق إلى صحة النقل، بينما المتن هو مضمون الحديث ودلالته. غير أن المحدثين لم يفصلوا بينهما عملياً، بل تعاملوا مع العلاقة بينهما كتفاعل متكامل. فصحة الإسناد وحدها لا تكفي لقبول الحديث إذا تعارض المتن مع الأصول، والعكس صحيح، ما يعكس وعياً بمبدأ التكامل بين الشكل والمضمون في الحكم على النصوص (ابن الصلاح، 1986، ص25-27؛ السيوطي، 2005، ص10-12).

ثانياً: جدلية الشكل والمضمون في النقد الحديثي :

تتجلى هذه الجدلية في تأثير السند على المتن والعكس، إذ ينعكس ضعف السند على الثقة بالمضمون، وقد يقتضي خلل المتن إعادة النظر في صحة الإسناد. هذه العلاقة التفاعلية تؤكد أن النقد الحديثي ليس شكلياً فقط، بل ممارسة تحليلية مركبة تراعي البنية والدلالة معاً، وهو ما يبرز جلياً في الترجيح بين الروايات أو الحكم بالشذوذ (ابن حجر العسقلاني، 1997، ص45-49؛ عتر، 1997، ص78-81).

ثالثاً: التكامل بين السند والمتن كألية لضبط الحكم الحديثي :

الحكم على الحديث لا يعتمد على أحد عناصره منفرداً، بل هو نتيجة تفاعل تكاملي بين السند والمتن ضمن إطار كلي من القواعد والمعايير. فالمحدث يوازن بين فحص الرجال، والتحقق من صحة المتن وملاءمته للأصول، وهو ما يضمن سلامة البناء المعرفي ويحقق الانسجام بين عناصر النص (السيوطي، 2005، ص13-16؛ عتر، 1997، ص85-87).

رابعاً: حدود المقاربة التفكيكية في النماذج المعاصرة :

تميل النماذج الحديثة في معالجة اللغات الطبيعية إلى التعامل مع السند والمتن بوصفهما مكونين مستقلين، عبر توظيف التحليل الشبكي في دراسة الأسانيد، وتقنيات إحصائية-لغوية في تحليل المتون. وعلى الرغم من دقة هذه المقاربات إجرائياً، فإنها تظل قاصرة عن تمثيل العلاقة التكاملية التي يقوم عليها المنهج الحديثي، حيث يتداخل البعد الإسنادي والدلالي ضمن إطار معرفي موحد.

وفي هذا السياق، يظهر أن مفاهيم العدالة والضبط، واتصال الإسناد، وآليات الجرح والتعديل، لا تمثل مجرد شروط شكلية، بل تؤسس لبنية إبستمولوجية تضبط شروط قبول الخبر وتبرير صدقيته (ابن الصلاح، 1986، ص. 44-45؛ ابن حجر، 1997، ص. 45-49).



كما يكشف تحليل مناهج نقد المتن—من خلال معايير الشذوذ والعلّة، وعرض الحديث على الأصول، ونقد الدلالة والسياق—أن المحدثين تجاوزوا التحقق الشكلي إلى بناء فهم تركيبى يراعى انسجام النص مع الكليات الشرعية والسياقات المعرفية (عتر، 1997، ص. 78-81).

ويتجلى ذلك في مبدأ مراعاة المقاصد والانسجام المعرفي، الذي يربط بين الجزئي والكلّي، ويؤسس لحكم نقدي يتسم بالاتساق الداخلي، حيث تُفهم العلاقة بين السند والمتن بوصفها علاقة تكامل وظيفي لا يمكن تفكيكها دون الإخلال بطبيعة المعرفة الحديثة.

وفي المقابل، تُظهر النماذج المعاصرة—على الرغم من تقدمها التقني—نزوعاً نحو المقاربة التفكيكية، مما يحدّ من قدرتها على تمثيل هذا البعد التركيبى، ويجعلها أقرب إلى أدوات وصفية كمية منها إلى نماذج تفسيرية شاملة.

ومن ثمّ، يبرز اتجاه بحثي واعد يتمثل في تطوير نماذج تحليلية تستلهم البنية التكاملية للمنهج الحديثي، بما يسمح بتوظيف الأدوات الحاسوبية ضمن إطار معرفي منضبط، يؤسس لعلاقة تكاملية بين التراث الإسلامي وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني

النماذج الخوارزمية المعاصرة في تحليل النصوص والشبكات السردية

بعد بيان الأسس المعرفية والمنهجية التي قام عليها نقد السند والمتن عند المحدثين، يتجه البحث في هذا المبحث إلى استكشاف النماذج الخوارزمية المعاصرة في تحليل النصوص والشبكات السردية، بوصفها أدوات تحليلية حديثة تسعى إلى تمثيل العلاقات واستخلاص الأنماط من البيانات. ويأتي هذا التحول في إطار محاولة قراءة التراث الحديثي في ضوء التقنيات المعاصرة، لا من باب الإحلال أو الاستبدال، بل من خلال مقاربة تكاملية تُبرز إمكانات هذه النماذج وحدودها في آنٍ واحد.

وتنطلق هذه المقاربة من افتراض مفاده أن بعض البنى التي اشتغل عليها المحدثون—كالأسانيد وتعدد طرق الرواية—يمكن تمثيلها وتحليلها بأدوات رقمية حديثة، لاسيما في إطار تحليل الشبكات ومعالجة اللغة الطبيعية. غير أن هذا التمثيل يظل قاصراً عن استيعاب الأبعاد المعرفية المركبة التي يقوم عليها المنهج الحديثي، وخاصة ما يتعلق بمراعاة المقاصد والانسجام بين عناصر النص.

ومن ثمّ، يسعى هذا المبحث إلى عرض الأسس النظرية للذكاء الاصطناعي وتحليل اللغة الطبيعية، ثم بيان كيفية توظيفها في تحليل الشبكات السردية وسلاسل الإسناد، مع التأكيد على أن هذه الأدوات—على ما توفره من دقة إجرائية—لا تغني عن المنهج النقدي التقليدي، بل يمكن أن تُفهم في إطار تكاملي يُثري البحث الحديثي المعاصر.

المطلب الأول: الأسس النظرية للذكاء الاصطناعي وتحليل اللغة الطبيعية :

أولاً : التعلم الآلي (Machine Learning) :

يُعدّ التعلم الآلي أحد الفروع الأساسية في الذكاء الاصطناعي، ويقوم على تمكين الأنظمة الحاسوبية من التعلم من البيانات واستخلاص الأنماط منها، بما يسمح لها بأداء مهام مثل التصنيف والتنبؤ دون برمجة صريحة لكل حالة. ويعتمد هذا النمط من التعلم على تدريب النماذج على مجموعات من البيانات، بحيث تكتسب القدرة على تعميم النتائج على معطيات جديدة (نرمين مجدي، 2020م، ص7).

وفي مجال تحليل النصوص، يمكن توظيف التعلم الآلي في الكشف عن الأنماط اللغوية، وتصنيف المتون، وتحليل العلاقات بين الروايات، وهو ما يفتح المجال لدراسة كمية للتراث الحديثي. غير أن هذه النماذج—على الرغم من دقتها الإجمالية—تظل محدودة في إدراك البعد الدلالي والمقاصدي للنصوص، إذ تعتمد على المعالجة الإحصائية دون القدرة على تمثيل التكامل المعرفي الذي يقوم عليه المنهج الحديثي (Jurafsky & Martin, 2023, pp. 1–10).

مثال تطبيقي: إذا تم تدريب نموذج تعلم آلي على مجموعة من الأحاديث المصنفة مسبقاً كأحاديث الأحكام وأحاديث الفضائل، فإن النموذج يمكنه تعلم الخصائص اللغوية المميزة لكل نوع، ومن ثم تصنيف أحاديث جديدة بناءً على هذه الأنماط. غير أن هذا التصنيف يظل قائماً على المؤشرات اللغوية الظاهرة، دون القدرة على التحقق من صحة الحديث أو فهم مقاصده الكلية (ابن الصلاح، دت، ص. 25–30).

ثانياً : التعلم العميق (Deep Learning) :

يُعدّ التعلم العميق أحد فروع التعلم الآلي، ويعتمد على محاكاة بنية الخلايا العصبية في الدماغ البشري من خلال بناء شبكات عصبية اصطناعية قادرة على تحليل كميات كبيرة من البيانات غير المنظمة، مثل النصوص والصور والأصوات، عبر تمريرها خلال طبقات متعددة لاستخلاص الأنماط الكامنة فيها. وتشمل تطبيقاته مجالات متعددة كالتعرف على الكلام والصور ومعالجة اللغات (نرمين مجدي، 2020م، ص7).

في تحليل النصوص الحديثة، تُستخدم نماذج التعلم العميق لتتبع العلاقات بين كلمات الحديث داخل الجملة أو بين الجمل المختلفة، مما يساعد في الكشف عن الترابط اللغوي الظاهري للمتن. ومع ذلك، يبقى هذا التحليل محدوداً بالسياق اللغوي دون إدراك السياق التاريخي أو المقاصدي، وهو ما يعكس الفرق بين التحليل الحديثي التقليدي والتحليل الخوارزمي العصبي (السيوطي، 2003، ج1، ص. 190–200).

ثالثاً : تمثيل النصوص (Embeddings) :

تمثيل النصوص هو عملية تحويل الكلمات أو الجمل إلى متجهات رقمية تعبر عن العلاقات الدلالية بينها (Mikolov et al., 2013, pp. 1–3). ويمكن استخدام هذا التمثيل لتحليل الأحاديث النبوية، بحيث تظهر الأحاديث المتقاربة موضوعياً متقاربة في هذا الفضاء الرقمي.

ومع ذلك، يجب التنبيه إلى أن التقارب الدلالي في المتجهات الرقمية لا يعني مطابقة الحكم الشرعي، لأنه يعتمد على التشابه اللغوي الظاهر وليس على معايير النقد الحديثي مثل اتصال السند وضبط الرواية (ابن حجر العسقلاني، 1994، ج1، ص. 120–130).

رابعاً : النماذج اللغوية الكبيرة :

النماذج اللغوية الكبيرة مثل BERT و GPT تعتمد على تدريب شبكات عصبية ضخمة على كميات كبيرة من النصوص، مما يمكنها من فهم السياق اللغوي وإنتاج نصوص متماسكة (Devlin et al., 2018, pp. 1–5).

في سياق النصوص الحديثة، يمكن لهذه النماذج تلخيص الأحاديث، إعادة صياغتها، وربط الروايات ذات الموضوع الواحد، واستخراج القيم التربوية العامة. ومع ذلك، تبقى هذه القدرات محصورة في المستوى اللغوي والإحصائي، ولا تمتد إلى التحقق من صحة الأسانيد أو تقييم انسجام المتن وفق المنهج النقدي التقليدي (السخاوي، 2003، ج1، ص. 45–60).

وهكذا، يظهر أن هذه النماذج داعم تحليلي، لكنها لا تغني عن الخبرة النقدية للمحدثين، مما يبرز ضرورة التكامل بين أدوات الذكاء الاصطناعي والمنهج التقليدي لدراسة التراث الحديثي بدقة.

المطلب الثاني: تحليل الشبكات السردية وسلاسل الإسناد :

تنتقل هذه الدراسة في تناول النماذج الخوارزمية المعاصرة من مقارنة منهجية لا تقوم على إسقاط المفاهيم الحديثة على التراث الحديثي إسقاطاً مباشراً، ولا على إقامة مقابلة اصطلاحية شكلية بينهما، وإنما على إبراز أوجه التماثل الوظيفي في آليات التحليل بين المجالين. فالإسناد—بوصفه بنية مركبة من العلاقات بين الرواة— يمكن النظر إليه في ضوء مفاهيم تحليل الشبكات الحديثة، من حيث تمثيل العلاقات وانتقال الخبر عبرها. لكن هذا التقاطع لا يفيد التطابق، إذ يظل كل من المنهج الحديثي والنماذج الخوارزمية منتمياً إلى إطار معرفي مغاير؛ فبينما يهدف الأول إلى التحقق من صدق الخبر وفق معايير معيارية مركبة تجمع بين السند والمتن والمقاصد، تركز الثانية على تحليل الأنماط واستخلاص العلاقات من البيانات في إطار إجرائي كمي. ومن ثم، فإن هذه المقاربة تسعى إلى توظيف الأدوات التحليلية المعاصرة في فهم البنية السردية للإسناد، دون الإخلال بخصوصية المنهج الحديثي وأصوله النقدية.

أولاً : تحليل الرسوم البيانية (Graph Theory) :

تمثل الرسوم البيانية (Graphs) أداة منهجية قوية لتمثيل العناصر والعلاقات المعقدة بين الرواة في سلاسل الإسناد. في الرسم البياني، تُعتبر كل نقطة أو راوٍ عقدة (Vertex)، بينما تمثل الروابط بين الرواة الحواف (Edges) (Diestel, 2017, pp. 1–10). يمكن من خلال هذا التمثيل دراسة بنية السند، وفهم كيفية انتقال الحديث بين الرواة، ورصد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بينهم.

تُتيح مفاهيم درجة العقدة (Degree) والمركزية (Centrality) استخراج مؤشرات كمية على النشاط والتأثير لكل راوٍ في نقل الحديث. تشير Degree إلى عدد الروابط التي تربط الراوي بالآخرين، وهو مؤشر على مدى مشاركة الراوي في النقل، بينما تعكس Centrality أهمية الراوي في الحفاظ على تماسك الشبكة ككل (Newman, 2010, pp. 99–120). باستخدام هذه الأدوات، يمكن تحديد الرواة المحوريين في السند، وكذلك رصد الرواة الأقل اتصالاً، مما يعكس نقاط القوة والضعف في بنية الإسناد.

يمكن أيضاً ملاحظة الحلقات (Loops)، وهي الروابط التي تبدأ وتنتهي عند نفس الراوي، أو الروابط المتعددة (Multiple edges) عند وجود روايات مختلفة بين نفس الزوج من الرواة، بينما يُسمى الرسم الذي يخلو من هذه العناصر بالرسوم البسيطة (Simple Graphs) (Bondy & Murty, 2008, pp. 15–20). يسمح هذا التمثيل بتبسيط بنية السند وتحليلها بشكل هيكلي، مع التركيز على العلاقات الجوهرية بين الرواة.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح هذا الإطار دمج التحليل الرقمي مع المنهج الكلاسيكي للمحدثين، بحيث يُستخدم التمثيل الشبكي كأداة مساعدة لفهم بنية الإسناد، دون تجاوز معايير العدالة والضبط والاتصال المعتمدة في النقد الحديثي التقليدي. على سبيل المثال، يمكن اعتبار راوٍ مشهور مثل "الإمام البخاري" عقدة ذات Degree مرتفعة، ما يعكس كثرة الروابط التي تربطه بغيره من الرواة، في حين تظهر الرواة الأقل نشاطاً كعقد منخفضة Degree، وهو ما يتوافق مع الملاحظات النقدية التقليدية حول قوة الرواية.

وباستخدام هذا النهج، يمكن تحويل البيانات الكمية الناتجة عن تحليل الشبكات إلى استنتاجات منهجية مفيدة لدراسة انتقال الحديث عبر الزمن وفهم ديناميكية السند، مع الحفاظ على المصداقية العلمية ودقة النتائج (Barabási, 2016, pp. 45–60).

ثانياً : قياس المركزية والموثوقية :

يُعدّ قياس المركزية في الشبكات السردية أداة تحليلية تُسهم في تحديد موقع الراوي داخل بنية الإسناد، من حيث درجة تأثيره في نقل الحديث وانتشاره. فكلما ازداد ارتباط الراوي بغيره من الرواة، ووقع في مسارات متعددة للرواية، عُدَّ أكثر حضوراً في شبكة الإسناد.



غير أن هذه المؤشرات الكمية لا تكفي للحكم على موثوقية الراوي في الاصطلاح الحديثي؛ إذ إن علم الجرح والتعديل لا يقوم على كثرة الرواية أو انتشارها، بل يعتمد على معايير نوعية دقيقة تتعلق بعدالة الراوي وضبطه (ابن الصلاح، 1986م، ص 107).

ومن ثمّ، فإن مفهوم المركزية في التحليل الشبكي يختلف عن مفهوم الثقة عند المحدثين، مما يقتضي التعامل مع هذه المؤشرات بوصفها أدوات مساعدة في الفهم، لا بدائل عن التقويم النقدي المعتمد في التراث الحديثي.

ثالثاً: نمذجة انتقال الرواية (كشف الأنماط غير الطبيعية في الشبكات) :

تُعنى نمذجة انتقال الرواية بمحاولة تمثيل مسار الحديث عبر طبقات الرواة، من خلال تصور الإسناد كسلسلة متتابعة تنتقل فيها الرواية من مصدرها إلى الرواة التاليين عبر الزمن. ويتيح هذا التصور دراسة أنماط انتقال الحديث، مثل التعدد في الطرق، أو التمرکز حول راوٍ معين، أو وقوع الانقطاع في بعض حلقات السند، وهو ما يتقاطع مع ما قرره المحدثون في باب المتابعات والشواهد، حيث يُنظر إلى تعدد طرق الرواية كعنصر في تقوية الحديث أو الكشف عن علته (ابن حجر العسقلاني، 1997، ج3، ص. 45-49).

ومع ذلك، فإن هذه النمذجة تظل تمثيلاً شكلياً لحركة الرواية، ولا تكفي وحدها للحكم على صحة الحديث. إذ ينبغي أن يُدعم التحليل النقدي بشروط قبول الحديث التي حددها ابن الصلاح، والمتمثلة في اتصال السند، وعدالة وضبط الرواة، وانتفاء الشذوذ والعلّة، لضمان أن يكون الحكم المعرفي على الحديث متكاملًا ومتماشياً مع المعايير التراثية (ابن الصلاح، 1406هـ، ص. 44-45، 107).

المطلب الثالث: حدود النمذجة الخوارزمية في النصوص الدينية :

على الرغم مما توفره النماذج الخوارزمية المعاصرة من أدوات متقدمة في تحليل النصوص والشبكات السردية، فإن تطبيقها على النصوص الدينية—وخاصة الحديث النبوي—يواجه جملة من الإشكالات المنهجية التي تحدّ من قدرتها على محاكاة الفهم النقدي التراثي في شموليته. ويمكن إجمال أبرز هذه الإشكالات فيما يأتي:

أولاً: مشكلة البيانات المنحازة :

تعتمد النماذج الخوارزمية على البيانات التي تُدرَّب عليها، ومن ثمّ فإن أي خلل أو انحياز في هذه البيانات ينعكس مباشرة على نتائج التحليل. وفي سياق النصوص الحديثية، قد تكون البيانات المتاحة غير ممثلة لجميع طرق الرواية، أو مقتصرة على مصادر معينة دون غيرها، مما يؤدي إلى بناء نماذج تحليلية تعكس صورة جزئية لا كلية.

ويُخالف ذلك المنهج الحديثي الذي يقوم على الاستقراء الواسع للطرق وتتبع الروايات المختلفة قبل إصدار الحكم، بما يضمن تقليل احتمالات الانحياز في بناء المعرفة الحديثية (ابن الصلاح، 1986، ص. 44).

ثانياً: اختزال السياق الدلالي :

تميل النماذج الحاسوبية إلى تحليل النصوص من خلال الأنماط اللغوية الظاهرة والعلاقات الإحصائية بين الكلمات، وهو ما يؤدي إلى اختزال السياق الدلالي للنص. غير أن فهم الحديث النبوي لا يقتصر على البنية اللغوية، بل يتطلب استحضار السياق التاريخي، والبيئة الاجتماعية، ومقاصد الخطاب، وهو ما يشكل جزءاً أساسياً من عملية النقد عند المحدثين (عتر، 1997، ص. 78-81).

ومن ثمّ، فإن الاقتصار على التحليل اللغوي الآلي يُفضي إلى فهم جزئي لا يرقى إلى مستوى الفهم التركيبي الذي اعتمده النقاد.

ثالثاً: إشكالية تفسير النتائج (Explainability) :

تعاني النماذج المتقدمة—وخاصة نماذج التعلم العميق—من ضعف في قابلية تفسير نتائجها؛ إذ تُنتج مخرجات يصعب تتبع المسار المنطقي الذي أدى إليها. وفي المقابل، يقوم المنهج الحديثي على تعليل الأحكام وبيان أسبابها، سواء في الجرح والتعديل أو في الحكم بالشدوذ والعلة، مما يجعل الحكم قابلاً للفهم والمناقشة (ابن الصلاح، 1986، ص. 107).

وهذا الفارق يبرز إشكالية منهجية في اعتماد النماذج الخوارزمية في مجال يتطلب الشفافية والتعليل في بناء الأحكام.

رابعاً : الفارق بين المحاكاة الحسابية والحكم النقدي البشري :

تمثل النماذج الخوارزمية محاكاة حسابية للأنماط الظاهرة في البيانات، لكنها لا تمتلك القدرة على إصدار حكم نقدي قائم على معايير معيارية مركبة كما هو الحال في المنهج الحديثي. فالحكم على الحديث لا يقوم فقط على تحليل العلاقات أو الأنماط، بل على موازنة دقيقة بين السند والمتن، واستحضار القواعد الأصولية والمقاصدية، وهو ما يتجاوز حدود المعالجة الحسابية.

وقد تجلّى هذا التكامل في صنيع النقاد عند الترجيح بين الروايات أو ردّ الشاذ، حيث لا يُبنى الحكم على معطى واحد، بل على شبكة من القرائن المتداخلة (ابن حجر العسقلاني، 1997، ص. 45-49).

خامساً: الهدف المنهجي من هذا المطلب :

في ضوء ما سبق، لا يتجه هذا التحليل إلى رفض النماذج الخوارزمية في ذاتها، بل إلى تفكيك الأطروحة التي تفترض إمكانية إحلالها محلّ المنهج الحديثي التراثي. إذ تُظهر الدراسة أن هذه النماذج—على ما توفره من دقة إجرائية في تحليل الأنماط—تظل قاصرة عن استيعاب البنية المعيارية المركبة التي يقوم عليها الحكم الحديثي، القائم على التحقق، والترجيح، والتعليل (ابن الصلاح، 1406هـ، ص 44-45؛ ابن حجر العسقلاني، 1422هـ، ص 45-49).

وعليه، فإن القيمة المنهجية لهذه النماذج تكمن في توظيفها بوصفها أدوات مساعدة في تحليل الجوانب الشكلية والكمية للنصوص، دون أن ترقى إلى مستوى الاستقلال بالحكم النقدي، الذي يظل مرتبطاً بالخبرة العلمية والملكة الاجتهادية التي ميّزت صنيع المحدثين (نور الدين عتر، 1997م، ص 78-81).

ومن ثمّ، تتحدد المقاربة الأنسب في بناء نموذج تكاملي يزوج بين التحليل الكمي الذي توفره الأدوات الحاسوبية، والتحليل النوعي الذي يقوم عليه المنهج الحديثي، بما يحقق توازناً بين الدقة التقنية والضبط المعرفي، ويمنع الوقوع في اختزال إبستمولوجي لطبيعة هذا العلم.

في ضوء ما سبق، لا يتجه هذا التحليل إلى رفض النماذج الخوارزمية في ذاتها، بل إلى تفكيك الأطروحة التي تفترض إمكانية إحلالها محلّ المنهج الحديثي التراثي. إذ تُظهر الدراسة أن هذه النماذج—على ما توفره من دقة إجرائية في تحليل الأنماط—تظل قاصرة عن استيعاب البنية المعيارية المركبة التي يقوم عليها الحكم الحديثي، القائم على التحقق، والترجيح، والتعليل (ابن الصلاح، 1406هـ، ص 44-45؛ ابن حجر العسقلاني، 1422هـ، ص 45-49).

المبحث الثالث

مقاربة نقدية تكاملية في ضوء الذكاء الاصطناعي

بعد أن تناول البحث في المبحث الأول البنية المعرفية والمنهجية لنقد السند والمتن عند المحدثين، بما يقوم عليه من معايير مركبة في التحقق من صحة الخبر، وعرض في المبحث الثاني النماذج الخوارزمية المعاصرة في تحليل النصوص والشبكات السردية، يتجه هذا المبحث إلى بناء مقاربة نقدية تكاملية تسعى إلى استكشاف أوجه



الالتقاء والاختلاف بين المنهجين. ولا يقوم هذا التوجه على إسقاط المفاهيم المعاصرة على التراث الحديثي، بل على تحليل التماثل الوظيفي في آليات التحقق وبناء المعرفة؛ إذ إن المنهج الحديثي يمثل نموذجًا متقدمًا في التحقق من الأخبار قائمًا على معايير نوعية مركبة، في حين تقدم النماذج الخوارزمية أدوات كمية لتحليل البيانات واستخلاص الأنماط (Floridi, 2011, pp. 44–49). ومن ثم، يهدف هذا المبحث إلى بيان إمكانات التكامل بين هذين المسارين، مع الحفاظ على خصوصية كل منهما ضمن إطاره المعرفي.

المطلب الأول: نقاط الالتقاء المنهجية :

على الرغم من الاختلاف الجوهرى بين المنهج الحديثي التقليدي والنماذج الخوارزمية المعاصرة، فإن النظر التحليلي يكشف عن وجود عدد من نقاط الالتقاء المنهجية بينهما، لا من حيث التطابق الاصطلاحي، بل من حيث التماثل الوظيفي في آليات التحقق والتحليل (Newman, 2010, pp. 3–8).

أولاً: مفهوم التحقق (Verification) :

يقوم المنهج الحديثي على التحقق من صحة الخبر من خلال فحص الإسناد والمتن وفق معايير الاتصال والعدالة والضبط وانتفاء الشذوذ والعلّة (ابن الصلاح، 1986، ص. 44–45، 259). وفي المقابل تسعى النماذج الخوارزمية إلى التحقق من صحة النتائج عبر اختبار الأنماط والبيانات وتقييم أداء النماذج (Russell & Norvig, 2021, pp. 28–35؛ 1045–1040). ويشترك المنهجان في السعي إلى تقليل الخطأ وتعزيز موثوقية النتائج رغم اختلاف المعايير المعتمدة في كل منهما (Floridi, 2011, pp. 70–75؛ Russell & Norvig, 2021, pp. 1040–1045).

ثانياً: تحليل الشبكات بين الإسناد والرسوم البيانية :

يمكن النظر إلى الإسناد بوصفه شبكة مترابطة من الرواة تتقاطع وظيفيًا مع نماذج تحليل الشبكات الحديثة، مما يتيح دراسة مسارات انتقال الرواية ومواقع التأثير داخلها (Newman, 2010, pp. 168–172؛ 190–186؛ Degree Centrality, Betweenness Centrality, and Closeness, 2016). وقد عرف المحدثون هذا المعنى عمليًا من خلال المتابعات والشواهد وتتبع الطرق المختلفة للروايات (ابن الصلاح، 1986، ص. 259؛ ابن حجر العسقلاني، 1997، ج3، ص. 45–49)، مع بقاء الحكم النقدي النهائي مرتبطًا بالتحليل النوعي والخبرة الحديثية.

ثالثاً: تقاطع فكرة الثقة الاحتمالية مع مفهوم العدالة :

تقوم الثقة في علم الحديث على العدالة والضبط بوصفهما أساسًا لقبول الرواية أو ردها (ابن أبي حاتم، 1952، ج2، ص. 37–40؛ الذهبي، 1985، ج1، ص. 3–5؛ ابن حجر العسقلاني، 1997، ج1، ص. 69؛ الخطيب البغدادي، 1972، ص. 231–235)، بينما تُفهم الثقة في النماذج الخوارزمية بوصفها قيمة احتمالية تعبر عن دقة النموذج في التنبؤ (Jurafsky & Martin, 2023, pp. 55–60؛ Russell & Norvig, 2021, pp. 28–35). ورغم التقارب الوظيفي بين المفهومين، فإن الثقة الحديثية ذات طبيعة معيارية وأخلاقية، بخلاف الثقة الخوارزمية القائمة على الحسابات الإحصائية (Floridi, 2011, pp. 90–95؛ Dreyfus, 1992, pp. 113–120).

المطلب الثاني: مواطن التعارض الإبستمولوجي :

على الرغم من وجود أوجه التقاء بين المنهجين، فإنهما يختلفان في أسسهما المعرفية المتعلقة بطبيعة الحقيقة ومعايير التحقق ودور الذات العارفة (Floridi, 2011, pp. 70–75).

أولاً: معيار الحقيقة بين الاحتمال الإحصائي واليقين الظني الراجح :



يقوم الحكم الحديثي على ترجيح صدق الخبر استناداً إلى شروط القبول المعروفة من اتصال وعدالة وضبط وانتقاء الشذوذ والعلة (ابن الصلاح، 1986، ص. 17-20؛ الخطيب البغدادي، 1972، ص. 29-35)، بينما تعتمد النماذج الخوارزمية على مؤشرات احتمالية وإحصائية تتغير بتغير البيانات المستخدمة (نرمين مجدي، 2020، ص. 15-18؛ عبد الرحمن، 2021، ص. 88-92). ولذلك يسعى المنهج الحديثي إلى بناء حكم معرفي أكثر استقراراً، في حين تتسم نتائج النماذج الخوارزمية بالديناميكية والتحديث المستمر (Floridi, 2011, pp. 90-95).

ثانياً: غياب البعد القيمي في الخوارزميات :

يرتبط المنهج الحديثي ارتباطاً وثيقاً بالبعد الأخلاقي من خلال مفهوم العدالة وما يتضمنه من التقوى والاستقامة (ابن حجر العسقلاني، 1997، ص. 69؛ ابن أبي حاتم، 1952، ج 2، ص. 37-40)، بينما تركز النماذج الخوارزمية على معالجة البيانات والعلاقات الإحصائية دون اعتبار مباشر للقيم الأخلاقية المرتبطة بمصدرها (Russell & Norvig, 2021, pp. 1040-1045). ولذلك تبقى قدرتها محدودة في محاكاة الحكم النقدي الحديثي في شموليته (Dreyfus, 1992, pp. 113-120).

ثالثاً: إشكالية الذات العارفة :

يتطلب النقد الحديثي خبرة علمية وملكة نقدية تمكّن المحدث من الترجيح بين الروايات واكتشاف العلل الخفية وفهم السياقات المختلفة (الخطيب البغدادي، 1972، ص. 231-235؛ نور الدين عتر، 1997، ص. 78-81). أما النماذج الخوارزمية فتعمل وفق إجراءات آلية لا تمتلك وعياً أو إدراكاً ذاتياً، مما يبرز اختلافاً جوهرياً في طبيعة إنتاج المعرفة بين المجالين.

المطلب الثالث: نحو نموذج تكاملي مقترح :

يقوم النموذج المقترح على توظيف الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساعدة في خدمة النقد الحديثي لا بديلاً عن المحدث (ابن الصلاح، 1986، ص. 17-20؛ Floridi, 2011, pp. 70-75؛ Russell & Norvig, 2021, pp. 28-35؛ الجابري، 2025، ص. 45-50؛ توفيق، 2024، ص. 112-115).

ويعتمد هذا النموذج على أربع مراحل مترابطة:

بناء قاعدة بيانات معيارية للرواة تستند إلى مصادر الجرح والتعديل، مع تحويل أوصاف الرواة إلى مؤشرات معيارية قابلة للمعالجة الحاسوبية دون إلغاء الأحكام الأصلية للنقاد (ابن أبي حاتم، 1952، ج 2، ص. 37-40؛ الذهبي، 1985، ج 1، ص. 3-5؛ ابن حجر العسقلاني، 1997، ج 1، ص. 69؛ الخطيب البغدادي، 1972، ص. 231-235؛ Russell & Norvig, 2021, pp. 1040-1045؛ الجابري، 2025، ص. 66-70).

تمثيل الأسانيد في صورة شبكات رواة تسمح بتحليل العلاقات بين الرواة والكشف عن مواضع التقاطع والتأثير داخل السلسلة الإسنادية (Newman, 2010, pp. 168-172؛ Asad & Ali, 2023, pp. 20-24؛ 30-35).

إنتاج مؤشرات كمية أولية لقوة الإسناد اعتماداً على بيانات الرواة واتصال السند وتعدد الطرق، مع إبقاء الحكم النهائي خاضعاً للمنهج الحديثي (Russell & Norvig, 2021, pp. 28-35؛ Floridi, 2011, pp. 90-95؛ الجابري، 2025، ص. 70-75).

تحليل المتون باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية للكشف عن درجة الانسجام الدلالي بين الحديث المدروس والنصوص الصحيحة المشابهة ورصد مظاهر الغرابة أو الشذوذ المحتملة (Jurafsky & Martin, 2023, pp. 75-82؛ Russell & Norvig, 2021, pp. 1040-1045).



ويمكن تطبيق هذا النموذج على حديث "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" (ابن ماجه، 1430، ج5، ص118، ح3977)، حيث تسهم أدوات تحليل الشبكات ومعالجة اللغة الطبيعية في إبراز مواضع القوة والضعف في الأسانيد والمتون، مع بقاء الحكم النهائي في يد الباحث المتخصص وفق قواعد الجرح والتعديل ونقد المتون (ابن الصلاح، 1986، ص. 259؛ ابن حجر العسقلاني، 1997، ج3، ص. 45-49؛ dorar.net، 2024؛ الجابري، 2025، ص. 80-83).

وينتهي هذا النموذج إلى ما يمكن تسميته بـ«الحكم الهجين»، الذي يجمع بين المؤشرات الخوارزمية والمراجعة البشرية النقدية، بحيث يؤدي الذكاء الاصطناعي وظيفة مساعدة في الكشف عن الأنماط وتسريع عمليات التحليل، مع الحفاظ على أولوية الخبرة الحديثية البشرية في إصدار الحكم النهائي (Floridi, 2011, pp. 90-95؛ Dreyfus, 1992, pp. 113-120؛ الجابري، 2025، ص. 83-88؛ توفيق، 2024، ص. 120-123).

الخاتمة

يتضح من هذا البحث أن المنهج الحديثي في نقد السند والمتن يقوم على نظام معرفي متكامل يوازن بين العدالة والضيقة، والاتصال والسياق، والجرح والتعديل، مع مراعاة انسجام المتن والسند ومقاصد الشريعة. بينما توفر النماذج الخوارزمية المعاصرة دقة في تحليل البيانات والشبكات، فإنها تقتصر إلى القدرة على استيعاب البعد القيمي والاجتهادي للمنهج التقليدي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة تكاملية، تستفيد من أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز التحليل الكمي واكتشاف الأنماط، مع الحفاظ على المرجعية النقدية التقليدية في الحكم على الرواة والمتون. هذا التكامل يتيح دراسة التراث الحديثي بدقة أعلى، ويجمع بين سرعة التحليل الرقمي وعمق الفهم النقدي، دون الوقوع في اختزال إبستمولوجي أو إسقاط تاريخي.

النتائج :

من خلال الدراسة لهذا المبحث توصلت إلى النتائج الآتية

- ✓ المنهج الحديثي التقليدي يمتلك بنية تحليلية شبكية ضمنية، يمكن مقارنتها بمفاهيم تحليل الرسوم البيانية الحديثة.
- ✓ النماذج الخوارزمية تدعم التحليل الإحصائي للسند والمتن لكنها لا تلتقط البعد القيمي والاجتهادي في النقد التقليدي.
- ✓ العلاقة التكاملية بين السند والمتن حجر الزاوية في النقد الحديثي ولا يمكن محاكاتها رقمياً بالكامل.
- ✓ الاعتماد الأحادي على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى اختزال معرفي يخل بطبيعة علم الحديث.

التوصيات :

- 1 - تطوير نموذج تكاملي يجمع بين المنهج التقليدي وأدوات الذكاء الاصطناعي، بحيث تُستخدم النماذج الرقمية كأداة مساعدة لا كبديل.
- 2 - توسيع قاعدة البيانات لتشمل جميع طرق الرواية لتقليل الانحياز في التحليل الخوارزمي.
- 3 - تعزيز التفسير الإنساني للنتائج الرقمية لضمان الالتزام بالمعايير التراثية في الحكم على الحديث.
- 4 - التركيز على الجمع بين التحليل الكمي والنوعي لضمان تكامل الفهم النقدي.



المصادر

- إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (المتوفى: 802هـ). (1418هـ - 1998م). الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى (المجلد الأول). (صلاح فتحي هلال، المحرر) مكتبة الرشد.
- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ). (1417هـ / 1997م). الموافقات (المجلد الطبعة الأولى). (أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، المحرر) دار ابن عفان.
- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ). (1418 هـ - 1997 م). نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (المجلد الخامسة). (عصام الصبابي - عماد السيد، المحرر) القاهرة: دار الحديث.
- أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ). (1422هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (المجلد الأولى). (عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المحرر) مطبعة سفير بالرياض.
- أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي. (1432 هـ - 2011 م). شرح الموقظة للذهبي (المجلد الأولى). مصر .
- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ). (د.ت). الكفاية في علم الرواية. (إبراهيم حمدي المدني أبو عبدالله السورقي، المحرر) - المدينة المنورة: المكتبة العلمية.
- أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ). (1271 هـ - 1952 م). الجرح والتعديل (المجلد الأولى). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (المتوفى: 743 هـ). (1430 هـ - 2009 م). الخلاصة في معرفة الحديث (المجلد الأولى). (أبو عاصم الشوامي الأثري، المحرر) المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر.
- الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ). (1358هـ/1940م). الرسالة (المجلد الأولى). مصر: مكتبة الحلبي.
- شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ). (1424 هـ / 2003م). فتح المغيث شرح ألفية الحديث (المجلد الأولى). (علي حسين علي، المحرر) مصر: مكتبة السنة.
- عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ). (1406هـ - 1986م). معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح. (نور الدين عتر، المحرر) بيروت: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت.
- محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: 1403هـ). (د.ت). الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. دار الفكر العربي.
- نرمين مجدي. (2020). الذماء الاصطناعي وتعلم الآلة. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد الدولي.



توفيق، أحمد. (2024). توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة السنة النبوية. مجلة دراسات شرعية معاصرة، 12(2)، 101-125.

الجابري، خالد. (2025). تحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في علم الحديث – دراسة تحليلية. مجلة القلم للبحوث الشرعية، 10(1)، 43-92.

تقييم برامج الذكاء الاصطناعي الحالية في تخريج الحديث والحكم عليه وطرق الاستفادة منها. (2025). مجلة كلية الإمام الأعظم، 18(1)، 55-90.

صورة السنة النبوية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. (2024). مركز بحوث البخاري.

المصادر الأجنبية

Floridi, L. (2011). The philosophy of information. Oxford University Press.

Newman, M. (2010). Networks: An introduction. Oxford University Press.

Russell, S., & Norvig, P. (2021). Artificial intelligence: A modern approach (4th ed.). Pearson.

Jurafsky, D., & Martin, J. (2023). Speech and language processing.

Vaswani, A., et al. (2017). Attention is all you need. NeurIPS.

Devlin, J., et al. (2019). BERT. NAACL.

Searle, J. (1980). Behavioral and Brain Sciences.

Dreyfus, H. (1992). What Computers Still Can't Do: A Critique of Artificial Reason. Cambridge, MA: MIT Press.

Asad, M., & Ali, R. (2023). Network analysis in Islamic narration chains. Journal of Social Network Studies, 7(1), 19-40.